



# التسامح والتصالح معركتنا

## إطلاق 720 معتقلاً تنفيذاً لقرار العفو العام

الشريف: لابد من إشاعة ثقافة التسامح والسلام وحقق دماء اليمنيين

وقدم أعضاء اللجنة خلال الاجتماع تصورات حول أنشطة اللجنة والتنسيق مع الجهات المعنية وذات العلاقة بما يخدم آلية وسلاسة تنفيذ قرار العفو العام. وأقر الاجتماع تشكيل لجان فرعية وتحديد مقرات عامة في المديرية لاستقبال المفرور بهم من أبناء المحافظة.

### إطلاق 20 سجيناً وتشكيل لجان مساعدة في ريمة

ناقشت اللجنة الفرعية لتنفيذ قرار العفو العام بمحافظة ريمة برئاسة المحافظ حسن عبدالله العمري -الثلاثاء الماضي- مهام اللجنة وآلية استقبال المفرور بهم والترتيبات الجارية وفقاً للوائح الداخلية المقررة من اللجنة الرئيسية للعفو العام. وأقر الاجتماع تشكيل لجان مساعدة على مستوى المديرية بهدف استعادة المفرور بهم من قرار العفو العام وتوسيع المشاركة المجتمعية للاستفادة من قرار العفو العام. كما أقر الاجتماع إطلاق 20 سجيناً من المفرور بهم المضبوطين على ذمة مساندة العدوان وتبني أعمال عدائية تستهدف أمن واستقرار الوطن وذلك في إطار الخطوات التنفيذية لقرار العفو العام الصادر عن المجلس السياسي الأعلى. وحدد الاجتماع مقررات استقبال العائدين والمتقدمين للاستفادة من قرار العفو العام في مدينة الجبين وربوع بني خولي بمديرية بلاد الطعام وبالعاصمة صنعاء.

### شبهة: استقبال للمفرور بهم والنظر في الشكاوى والتظلمات

دشنت اللجنة الفرعية للعفو العام بمحافظة شبوة في اجتماعها السبت برئاسة المحافظ علي الطمباليه رئيس اللجنة الفرعية بحضور عضو اللجنة الرئيسية عبدالقادر الجنيدي مهام أعمالها في المحافظة. واستعرض الاجتماع المهام المنوطة باللجنة في المحافظة وفقاً لقرار المجلس السياسي الأعلى والتعاميم الصادرة والتوجيهات بخصوص قرار العفو العام. وأقر الاجتماع فتح مقرات في كل من بيحان وفي العاصمة صنعاء لاستقبال المتقدمين للاستفادة من قرار العفو العام. كما أقر الاجتماع تشكيل فرق عمل لاستقبال التظلمات والشكاوى من أهالي بعض المفرور بهم. وفي الاجتماع دعا محافظ شبوة المفرور بهم من أبناء المحافظة إلى الاستفادة من قرار العفو العام والعمل من أجل إعادة السلم في كافة المديرية وتغليب مصلحة الوطن.



باشرت اللجان الفرعية الخاصة بتنفيذ قرار العفو العام الصادر عن المجلس السياسي الأعلى مهامها في أمانة العاصمة وجميع محافظات الجمهورية. وكان رئيس اللجنة الرئيسية لتنفيذ قرار العفو العام خالد عبدالوهاب الشريف قد دشّن الأسبوع الماضي العمل على تنفيذ قرار العفو العام في أمانة العاصمة وعموم محافظات الجمهورية. مؤكداً على أهمية تطبيق الدستور والقانون خلال تسيير جميع اللجان الفرعية في أمانة العاصمة والمحافظات لإعمالها وإشاعة ثقافة التسامح والسلام والمواطنة المتساوية بين جميع أبناء الشعب اليمني بكل انتمائه وفنائه وشرائحه بعيداً عن التعصب المذهبي والسياسي والمناطقية.. مشدداً على ضرورة أن تكون أمانة العاصمة قدوة ونموذجاً لبقية المحافظات في تطبيق قرار العفو العام باعتبارها عاصمة وحاضرة كل اليمنيين من المهرة إلى صعدة وتمثل الحضارة الإنسانية والثقافية والإسلامية.

ولفت إلى حرص اللجنة الرئيسية على تمكين اللجان الفرعية من أداء أعمالها على أكمل وجه بما يضمن حقن دماء اليمنيين وإتاحة الفرصة للمفرور بهم للرجوع إلى جادة الطريق والمشاركة مع إخوانهم في بناء الوطن وإعادة إعمارهم.

وقال: إن مهام اللجنة لتنفيذ قرار العفو العام هي في الأساس مهام إنسانية ووطنية تهدف إلى تعزيز التلاحم الوطني والإنساني لكافة أبناء الشعب اليمني.. ويجب اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لدراسة حالات السجن والسجناء مع مراعاة الظروف الطارئة التي تعيشها بلادنا حالياً جراء العدوان الغاشم.

من جانبه أكد أمين عام المجلس المحلي بأمانة العاصمة رئيس اللجنة الفرعية أمين محمد جعمان تعاون قيادة السلطة المحلية بالأمانة مع اللجنة الرئيسية لتنفيذ قرار العفو العام وبذل الجهود لإنجاح مهامها على مستوى العاصمة صنعاء.. معتبراً قرار العفو طوق نجاة لكل من غرر بهم وساندوا العدوان، وأن هذه فرصتهم للعودة إلى جادة الصواب والاستفادة من قرار العفو العام والوقوف في صف الوطن.. داعياً جميع المفرور بهم وكل من تورط في مساندة العدوان من أبناء العاصمة صنعاء إلى اغتنام هذه الفرصة والعودة إلى مدينتهم وعاصمتهم ومنازلهم بكل أمان.

رئيس اللجنة. ودعت اللجنة كافة أبناء المحافظة المفرور بهم إلى العودة لمناطقهم ومديرياتهم ومسكنهم واستغلال فرصة قرار العفو العام. وفي الاجتماع أشار المحافظ مجيدع إلى أن مهام اللجنة تأتي ترجمة لقرار المجلس السياسي الأعلى بالعفو العام عن المفرور بهم واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز التلاحم بين أبناء الوطن ومواجهة العدوان على الشعب اليمني.

ناقشت اللجنة الفرعية لتنفيذ قرار العفو العام بمحافظة صنعاء في اجتماعها الخميس برئاسة المحافظ حنين قطينة، آلية الإفراج عن المفرور بهم على ذمة مساندة العدوان. وأكدت اللجنة الحرص على تنفيذ قرار العفو العام وآليات حسن النوايا بإطلاق سراح كل من شملهم قرار العفو من كافة السجناء بعد أخذ الضمانات اللازمة. وأولت اللجنة مسؤلية استقبال طلبات العائدين وتلقي الطلبات من مديريات المحافظة إلى ثلاثة فرق مكونة من المشائخ نبيه أبو نشتان ومحمد بشير في القطاع الشمالي الشرقي، وعلي بن علي شعلان وخالد القيري في القطاع الجنوبي الشرقي، ويحيى المطري وناجي محيي الدين في القطاع الغربي. داعية المفرور بهم إلى استغلال الفرصة والعودة إلى مناطقهم وديارهم وأهاليهم.

### مناقشة قضايا الموقوفين في السجن بتعز

تدشين مرحلة للتسامح والتصالح أصبح ضرورة وطنية وطريقنا الوحيد لمعادرة متاريس الإقتتال وانقاذ أجيال اليمن من نيران الثارات والإحقاد والكراهية والعصبية المقيتة التي أحرقت الأخضر واليابس وحولت اليمن إلى مقبرة، والشعب إلى قاتل أو مقتول.. مبكراً أدركت قيادة المؤتمر الشعبي العام أهمية التصالح والتسامح والحوار بين أبناء الوطن، ودعا الزعيم مراراً وتكراراً إلى إعلاء قيم هذا النهج العظيم وان يتمسك به الجميع لحل الخلافات لأن الذهاب إلى الصراعات والإقتتال لن يأتي بالحلول لمشاكلنا بقدر ما يفاقم من معاناة شعبنا ويضيغ معاناة إلى معاناتهم..

إن تجربة المؤتمر الشعبي العام تجربة واعدة في نهج الحوار والتسامح والتصالح والعفو العام، وبفضلها غادر اليمنيون في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي ساحات الإقتتال العبيث وانتصروا والسلام وتوحدت الصفوف وتحروا من التبعية والارتعان للخارج وشمروا السواعد واتجهوا صفاً وحداً لقيادة أعظم التحولات الوطنية في تاريخ اليمن على الإطلاق وفي مقدمتها إعادة تحقيق الوحدة اليمنية واستتباب الأمن والاستقرار في ربوع اليمن والتي هيأت المناخات لتحقيق نهضة وطنية شاملة في مختلف الجوانب.. اليوم يتحضر شعبنا اليمني للعدوان والحصار والإقتتال الداخلي الذي يهول ويدعم من الخارج، وبعد عامين من النزيف للدم وللامكانات أصبحنا بأمن الحاجة إلى التسامح والتصالح وتطبيق قرار العفو العام وتغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية.. نؤمن أن هذا هو السلاح الذي يعد الأهم لمواجهة التحديات والمخاطر المحدقة بشعبنا وبلادنا، وحماية أجيالنا الحاضر والمستقبل من السقوط في هذه المحرقة.. لقد بدأت هذه المسيرة تتحرك بقرار المجلس السياسي الأعلى بشأن العفو العام وكذلك بتشكيل لجنة رئيسية ولجان إشرافية للعفو العام.. ولطالما انطلق الجميع نحو تحقيق هذا الهدف الوطني السامي..

«الميثاق» وفي إطار رسالتها الوطنية ستكرس صفحة تسلط الضوء فيها على هذه المهمة الوطنية وأنشطة اللجان المختصة ومتابعة المستجدات أولاً بأول لترجمة التسامح والتصالح على الميدان.. فهدفتنا يوماً الانتصار على العنف والإحقاد والكراهية..

.. أسرة تحرير «الميثاق»

### أمانة العاصمة

واصلت اللجنة الفرعية لتنفيذ قرار العفو العام بأمانة العاصمة نزولها الميداني لتفقد أحوال السجناء في الإصلاحات والحجوز الاحتياطية والإطلاع على أوضاعهم في إطار مهامها لتنفيذ قرار العفو العام. حيث قامت اللجنة الفرعية لتنفيذ قرار العفو العام بالأمانة برئاسة أمين عام المجلس المحلي رئيس اللجنة الفرعية أمين جعمان بزيارة السجناء في المناطق الأمنية والسجون في المنطقة الغربية لإمارة العاصمة والإطلاع على أوضاعهم ونوعية قضاياهم ومحاضر توقيفهم وبياناتهم. وأقرت اللجنة الإفراج عن عدد من المفرور بهم والموقوفين على ذمة مساندة العدوان من شملهم وانطبق عليهم قرار العفو العام.

### إقرار خطة عمل اللجنة في مأرب

وفي محافظة مأرب ناقشت اللجنة الفرعية لتنفيذ قرار العفو العام في اجتماعها الأسبوع الماضي برئاسة المحافظ أحمد عبدالله مجيدع، خطة عمل اللجنة ومهامها خلال الفترة القادمة. وأقر الاجتماع المقترحات والآليات لبدء عمل اللجنة والنزول الميداني وآلية تشكيل لجان فرعية في المديرية لاستقبال العائدين للصف الوطني. كما أقرت اللجنة مقترح إضافة الشيخ ناصر بن ناصر الأقرع لعضوية اللجنة وتكليف الشيخ حميد بن ركان الشريف القيام بمهام نائب

### البيضاء: العفو عن 300 من المفرور بهم

أقرت اللجنة الفرعية للعفو العام بمدينة رداة محافظة البيضاء برئاسة محافظ المحافظة علي محمد المنصور - الأربعاء الماضي- تشكيل لجنة لإيارة السجناء للإطلاع على أحوال المحتجزين من المفرور بهم والرفع بتقارير تتضمن امكانية استفاة بعض السجناء من قرار العفو العام. كما أقرت اللجنة الفرعية تشكيل فريق برئاسة مدير عام مديرية مكيراس ياسر جحلان لاستقبال (300) من أهالي منطقة بركان والترتيب لعودتهم لقراهم التي تم تطهيرها من المرتزقة وحصر كافة الممتلكات الخاصة التابعة لهم وكذا استقبال المفرور بهم وفقاً للوائح الداخلية المقررة من اللجنة الرئيسية للعفو العام. وخلال الاجتماع أكد محافظ البيضاء، علي المنصور على أهمية تكاتف الجهود بين قيادات السلطة المحلية والتنفيذية وأعضاء اللجنة الفرعية للعفو العام وتفعيل والتنسيق المشترك من أجل النزول الميداني إلى المديرية واستقبال المفرور بهم والاستفادة من قرار العفو العام.

### عمران: الإفراج عن 125 سجيناً

وفي محافظة عمران أقرت اللجنة الفرعية الخاصة بتنفيذ قرار العفو العام من شملهم قرار العفو العام في محافظة عمران. وأكد المحافظ ورئيس اللجنة الدكتور فيصل جعمان أهمية هذه الخطوة التي تمثل ترجمة فعلية لنيود ومضامين قرار العفو العام وستسهم في الحفاظ على النسيج الاجتماعي وإعادة المفرور بهم ممن تورطوا مع العدوان إلى الصف الوطني.

### إطلاق سراح 145 سجيناً في إب

أما عن عمل اللجنة الفرعية لتنفيذ قرار العفو العام والتي يرأسها الأخ عبدالواحد صلاح محافظ المحافظة، فقد بدأت الأسبوع الماضي نزولها الميداني لتفقد أحوال السجناء في السجن المركزي والإطلاع على قضاياهم والشروع في تنفيذ قرار العفو العام. ووجه المحافظ صلاح خلال النزول بسرعة استكمال إجراءات إطلاق سراح المفرور بهم بالمحافظة وعددهم 145 تنفيذاً لقرار اللجنة الفرعية للعفو العام بالمحافظة. وشدد المحافظ على استكمال الوثائق الخاصة بالإفراج عن المفرور بهم وفقاً لما تم الاتفاق عليه بناءً على عرض الجهات الأمنية.. ووجهت اللجنة الفرعية بالمحافظة ولجان الاستقبال الميدانية بسرعة مباشرة مهامها في إطلاق الموقوفين والبدء في استقبال طلبات المفرور بهم. ودعت اللجنة المفرور بهم وكل من تورط في مساندة العدوان من أبناء المحافظة إلى اغتنام الفرصة والعودة إلى مناطقهم وقراهم ومنازلهم.

### 132 شخصاً تم الإفراج عنهم في ذمار

وفي محافظة ذمار أقرت اللجنة الفرعية لتنفيذ قرار العفو العام برئاسة المحافظ رئيس اللجنة حمود محمد عباد إطلاق 74 سجيناً من المفرور بهم. وأقر الاجتماع تشكيل لجان مساعدة على مستوى المديرية بهدف استفاة المفرور بهم من قرار العفو العام وتوسيع المشاركة المجتمعية للاستفادة من هذا القرار. واستعرضت اللجنة الخطة الميدانية للهيئة والمشاركة المجتمعية لتنفيذ قرار العفو العام والتي تتضمن آلية عمل وتدقيق المعلومات وتشكيل لجان مناصحة وتواصل من أقارب المفرور بهم والشخصيات الاجتماعية والضمانات لمن سيتم الإفراج عنهم والمستفيدين من قرار العفو العام، وكذا آلية الاستقبال وتأمين عودتهم لمناطقهم بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي. ووجهت اللجنة الأجهزة الأمنية بسرعة البت في ملفات بقية المحتجزين في السجن والأقسام من المفرور بهم والرفع بتقارير إلى اللجنة للفصل فيما يضمن استفاة أكبر عدد من المفرور بهم من قرار العفو العام. وكانت الأجهزة الأمنية أفرجت قبل أيام عن 58 سجيناً من المفرور بهم ليرتفع عدد من تم الإفراج عنهم من السجن ممن تم ضبطهم على ذمة مساندة العدوان إلى 132 شخصاً.